الفصل السادس عشر
دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفصل السادس عشر
دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

و تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي

تسهم في امتصاص إعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد الأكثر عددا والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دورا لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات.

أولا: تعريف المشروعات الصغيرة وأنواعها

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما[1].

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" يونيدو "المشروعات الصغيرة بأنها:

"تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية

---

[1]- حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "**جسر التنمية**"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ٠١، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت، ص ٠٣.

بأبعادها الطويلة الأجل(الإستراتيجية)والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – ٥٠ عاملا".

هناك معايير عديدة يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى وذلك بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية.

كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة فضلا عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم

التكنولوجي، وقد يكون أكثر المعايير استخدامًا في الدول الصناعية هو معيار العمالة وذلك نظرًا لسهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائيًا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات.[1]

يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها بين 50 و 100 عامل بالمشروعات المتوسطة.

أما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره 2.5 مليون دولار أمريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

---

[1]- نفس المرجع، ص ٠٤.

والجدول(٠١) يبين المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة عبر العالم

الدولـــــة	العمالة	رأس المال
ماليزيا	أقل من ٢٥	٥٠٠ ألف روبية
مصر	٣٥	١٠٠ ألف جنيه
ألمانيا	٤٩	-
سنغافورة	أقل من ٥٠	٢٥٠ ألف دولار
الإكوادور	-	٢٠٠ ألف دولار
اليابان	١٠٠	٢٨ ألف دولار
أمريكا	٢٥٠	أقل من ٩ مليارات دولار
بريطانيا	٢٠٠	أقل من مليار دولار
الهند	١٠٠	أقل من ٥٠٠ ألف روبية
السودان	٣٠	أقل من ٨٦ ألف دولار

أما في الجزائر فجاء تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات صناعية منتجة للسلع والخدمات، مهما كان الإطار القانوني التي أنشئت بموجبه، والتي تشغل بين ٠١ إلى ٢٥٠ عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري وتحترم الاستقلالية.

ونعني باستقلالية المؤسسات الصناعية في ألا تتجاوز نسبة رأس المال أو حقوق التصويت ٢٥ بالمائة لصالح مؤسسات أخرى أو مؤسسات ليست من نوع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.[١]

كما حاول التعريف التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المصغرة، فعرف المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل مابين ١٠ – ٤٩ عاملا، ولها رقم أعمال لا يتجاوز ٢٠٠ مليون دينار جزائري، أما المؤسسة الصناعية المتوسطة فهي التي تشغل ما بين ٥٠ – ٢٥٠ عاملا، ويتراوح رقم أعمالها بين ٢٠٠ مليون دينار و ملياري دينار جزائري، كما عرف المؤسسة الصناعية المصغرة على أنها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل بين

---

[١]– مرازقة عيسى، **القطاع الخاص والتنمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الاقتصاد والتسيير، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٥١.

٠١ – ٠٩ عمال ولها رقم أعمال اقل من ٢٠٠ مليون دينار جزائري.[١]

ثانيا: أهمية إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية، ويمكن تحديد أهمية أقامة مثل هذه المشاريع في الآتي :[٢]

- تشكل نواة للمشروعات الكبير
- توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.
- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية ، وتقليل الهجرة من الأرياف – إلى المدن) الحضر (، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
- تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي

ثالثا: مجالات أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس

---

[١]– قدي عبد المجيد، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، ابريل ٢٠٠٢.

[٢]– صالح يوسف دردير ة ، **دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس(- ليبيا، 25-27 /7/ 2005 ، ص٢.

هـذه المشـاريع أنشـطتها داخـل جميـع قطاعـات النشـاط الاقتصـادي سـواء الصـناعي أم التجـاري أو الزراعـي أو التجـاري أو المقـاولات ويمكـن توضـيح المجـالات الـتي يمكـن أن تعمـل فيهـا المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة علـى النحـو التالي :[1]

١. مشاريع التنمية الصناعية

يقصـد بمشـاريع التنميـة الصـناعية الإنتاجيـة تحويـل المـواد الخـام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، يمكن توضيحها .

أ. الصـناعات الـتي تكـون مـدخلاتها منتشـرة في أمـاكن متعـددة، مثـال صـناعة الألبـان والمطـاحن، وتقطيـع الحجـارة والمنتجـات الحجريـة وأعمـال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا في أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

ب. الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوما بيوم للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين.

---

[1]- الملتقى الإقتصادي- نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة –القاهرة- العدد الثاني والعشرون – مايو ٢٠٠٧

ت. الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس ...).

ث. الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية...).

٢. نشاط التعدين

أ. المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف.

أهم ميزات هذه المشاريع[١]:

- الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف.
- لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت.
- غالبا ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز.
- لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما

---

[١]- نفس المصدر السابق.

يمكن تطوير خبرات عمالتها سريعا من خلال دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل.

ب. المناجم المتوسطة: تتوضع في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة... ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.

ت. المناجم الكبيرة: التي تتمتع باستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية غالية الثمن، معقدة تكنولوجيا وتعتمد على إجراء العديد من الأنشطة المعملية لتجهيز الخامات وإنتاجها في صورة واحدة أو صور متعددة. وغالبا ما تكون هذه المناجم سلسلة في نشاط إنتاجي واحد يبدأ من الاستكشاف إلى التنقيب والحفر إلى التحليل الكيميائي والتقييم الاقتصادي والفني للخامات إلى استغلال الخامات وتنقيتها وإنتاجها بالصورة المطلوبة للاستخدام المحلي أو التصدير.

٣. مشاريع التنمية الزراعية

أ. مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.

ب. مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها .

ت. الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

٤. مشاريع التنمية الصحية

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات و المصحات.

٥. مشاريع الخدمات

الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية ، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.

٦. نشاط المقاولات

يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العميل مثل:

أ. مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري.

ب. مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.

ت. مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

٧. النشاط التجاري

يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، أهمها مجال التجزئة

أ. متاجر عامة: التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم .

ب. متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.

ت. المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.

ث. متاجر السوبرماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.

ج. متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف، الكي، صالونات الحلاقة... إلخ)

رابعا: أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية

تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما.

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أمرا لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصاديات الدول المتطورة، سواء من حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة، أو من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام، والجدول (٠٢) يوضح أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتطورة.

الجدول الرقم (٢)

أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

في اقتصادات بعض الدول المتطورة لسنة ٢٠٠٢

البلد	النسبة المئوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية في التشغيل	النسبة المئوية للناتج المحلي الخام
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٩,٧	٥٣,٧	٤٨,٠
كندا	٩٩,٨	٦٦,٠	٥٧,٢
أستراليا	٩٦	٤٥	٢٣
اليابان	٩٩,٥	٧٣,٨	٥٧,٠
بريطانيا	٩٩,٩	٦٧,٢	٣٠,٢
إيطاليا	٩٩,٧	٤٩,٠	٤٠,٥
فرنسا	٩٩,٩	٦٩,٠	٦١,٨
ألمانيا	٩٩,٧	٦٥,٧	٣٤,٩

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير من سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دورة ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، ص ١١٠.

حيث تشكل أكثر من ٩٩ بالمائة من مجموع الصناعات العاملة في المجال الاقتصادي، وتساهم في التشغيل بنسبة تتراوح بين ٤٥ و ٧٣,٨ بالمائة، وكذا المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٢٣ و ٦١,٨ بالمائة.

أما عن مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تقدما، فان الدراسات التي أجريت عليها فتشير إلى أن هيكل الصناعات والأهمية النسبية لمكوناتها تختلفان في ما بين الدول الصناعية والدول الأقل تصنيعا.

ونخلص مما تقدم إلى أن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إنما يتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به من خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهو ما يتوقف بدوره على مدى وفرة عرض العمل ورأس المال، وفي المراحل الأولى للتنمية الصناعية حيث يتوفر عرض العمل بالمقابل ندرة في رأس المال يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على زيادة العمالة وتعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسَع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية، بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي

متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولا سيم النامية منها.

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية والذي يتمثل فيما يلي:

١. تعظيم فرص العمالة والناتج الإجمالي

نظرا لما تعانيه الدول النامية من بطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفا خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل، بسبب النمو السريع للسكان وندرة راس المال في معظم هذه البلدان، اذ ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها ان تقوم بدور ايجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذه المجال، حيث تبدو اهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية في المتوسط لخلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل راس المال، ومن ثم معامل راس المال و فكلما كان معامل راس المال ومن ثم راس المال المستثمر للعمل مرتفعا كان الناتج الصناعي والعمالة المحققة من استثمار مبلغ معين من راس المال اقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما اذا كان معامل راس المال المستثمر منخفضا، وان الزيادة الاضافية في راس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة لا تتناسب مع الزيادة المحققة في انتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على تحقيق فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من راس المال، وذلك بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة الحجم.[1]

والجدول (٠٣) يبين مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص

---

[1]- صفوت عبد السلام، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة**، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، القاهرة، ص ٤٠.

العمل والانتاج الصناعي في بلدان مختلفة.

جدول : مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وفي الإنتاج الصناعي في مناطق و في بلدان مختارة للسنوات 2006، 2007، 2008

المنطقة / الدولة	نسبة الصناعات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي المصانع	التشغيل في الصناعات الصغيرة و المتوسطة (من إجمالي اليد العاملة)	المساهمة في الإنتاج الصناعي
دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	% 99.1	%61.2	%49.4
شرق آسيا و المحيط الهادي	%94.0	%79.2	%47.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	%92.3	%41.3	%27.8
الدول العربية	%82.7	%33.0	%33.0
الصين	%99.0	%73.0	%60.0
الهند	%95.0	%80.0	%40.0
كوريا الجنوبية	%99.7	%71.0	%47.5
البرازيل	%99.2	%66.8	%60.8
التيلي	%99.1	%52.7	%73.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، ٢٠١٠.

٢. رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الاقدر على رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا الى ارتفاع انتاجية العامل فيها بالمقارنة بمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الاساليب الادارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، الا ان مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لانه يتجاهل امرا مهما وهو العلاقة بين راس المال المستثمر للعامل والفئض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي

يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من راس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، الا انه اذا تم الربط بين راس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب احجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على اساس استثمار مبلغ معين من راس المال، يتضح لنا ان مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.[1]

ومن ناحية اخرى، فان الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الانتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر راس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الانتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج.

٣. تنويع الهيكل الصناعي

تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدرا كبيرا من المرونة والتنوع الى الهيكل الصناعي، وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدودا على بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير، وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري انتاج بعض الاجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك.

وابرز مثال على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي الصناعات الصغيرة

---

[1]- نفس المرجع، ص ٤٥.

والمتوسطة الجانب الابرز من المكونات والاجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في تجميع وصناعة السيارات، ويلاحظ ان هذا النوع من التطور والنمو للصناعات الصغيرة والمتوسطة من شانه ان يسهم في تطور الصناعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء.[1]

٤. تنمية الصادرات

ان تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بانشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الاسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا الا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، الا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير ومن بينها:

- **القدرة على التكيف والمرونة**، ان قدرة هياكل مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها ان تعدل من برامج انتاجها لمواجهة احتياجات الاسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع راس المال المستثمر، ومن ثم تكون اقدر على تلبية احتياجات اسواقها وكسب اسواق خارجية للتصدير.
- **التخصص**، يؤكد البعض بان التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل الخيار الافضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاسواق الدولية.
- **التجديد**، ان مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق.

ولتوضيح اهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التصدير

---

[1]- محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧، الاسكندرية، ص ٢١٤.

سواء بشكل مباشر او غير مباشر سنشير الى تجارب بعض الدول في هذا المجال، ففي سويسرا تعتمد الصناعات الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لانتاج المعدات الالكترونية والساعات والادوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات ان تغزو اسواق العالم، اما هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغير حوالى ٥٠ بالمائة من صادراتها، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المؤسسات الصغيرة ٣٥ بالمائة من اجمالي صادرات البلاد.

٥. تقدم الخدمات التدعيمية للصناعات الكبيرة

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تقديم الخدمات التدعيمية المهمة التي تؤدي الى بقاء للصناعات الكبيرة، وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، حيث يمكن من خلالها ان تزود مؤسسات الصناعات الكبيرة بما تحتاج اليه من منتجات تامة الصنع او المنتجات النصف مصنعة التي تستخدمها هذه الاخيرة كمدخلات لانتاجها النهائي، وذلك باسعار تنافسية تمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية.[١]

٦. توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الاقليمية

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية نذكر من بينها مايلي:[٢]

- توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ان تؤدي دورا

---

[١]- صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ٥٠.

[٢]- السيد فتحي، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥، القاهرة، ص ص ٧٣ – ٧٥.

مهما في توزيع الصناعة بين الاقليم، وذلك لان مصانع جديدة في المدن اصبح امرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا.

- التخفيف من الفوارق الاقليمية، وذلك ان قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الاقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.

- الحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف ان تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام امثل لهذه العمالة.

٧. تكوين الكوادر الفنية والادارية

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين الراس المال البشري، وذلك بتامين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الامكانات، فضلا على انها وان وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة.

٨. جذب المدخرات

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، وبكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف ان طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على راس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى افراد الاسرة قد تكون كافية لاقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الاموال عاطلة وعرضة للانفاق الترفي او حتى ايداعها في البنوك، وهكذا فان انخفاض حجم راس المال اللازم لانشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها اكثر جاذبية

لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لانماط التوظيف التي تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم.

وفي الاخير نعرض شكلا يوضح دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والابتكار

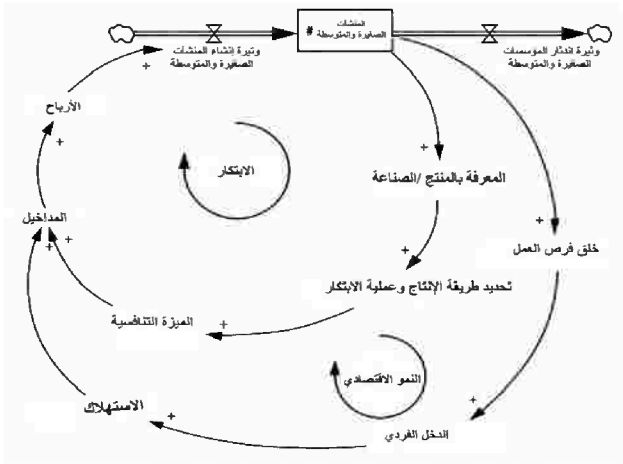

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تنمية المعلومات في آسيا والمحيط الهادئ

خامسا: مكانة المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

يبين الجدول رقم ٠٤ مدى تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذا القطاع في إطار إستراتيجية الوصول إلى إنشاء ٦٠٠ ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتشغيل ٦ ملايين أجير إلى غاية ٢٠١٠. أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي تعرف استقرارا نسبيا وارتفاعا في سنة ٢٠٠٥ نتيجة هيكلة بعض المؤسسات العمومية وإنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها تتمتع بالاستقلالية التامة وهي قابلة للخوصصة والشراكة، أما الانخفاض المسجل في السنتين

الأخيرتين يعود ذلك إلى خوصصة بعض مؤسسات القطاع العام وتغيير طبيعة

ملكيتها.

جدول (٠٤): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (٢٠٠١- ٢٠٠٨)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مؤسسات ص.م خاصة	١٧٩٨٩٣	١٨٩٥٥٢	٢٠٧٩٤٩	٢٢٥٤٤٩	٢٤٥٨٤٢	٢٦٩٨٠٦	٢٩٣٩٤٦	٣٢١٠٠٠
مؤسسات ص.م عمومية	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	٨٧٤	٧٣٩	٦٦٦	٩٣٧

وعلى غرار التوسع الذي حصل في إنشاء المؤسسات عرف التشغيل تطورا في مناصب العمل كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم٠٥: تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (٢٠٠٣- ٢٠٠٧)

	❖٢٠٠٣	❖٢٠٠٤	❖❖ ٢٠٠٥	❖❖❖ ٢٠٠٦	٢٠٠٧ ❖❖❖
مؤسسات ص. م خاصة (الأجراء أرباب العمل)	٥٥٠٣٨٦	٥٩٢٧٥٨	٨٨٨٨٢٩	٩٧٧٩٤٢	١٠٦٤٩٨٣
المؤسسات العمومية	/	٧١٨٢٦	٧٦٢٨٣	٦١٦٦١	٥٧١٤٦

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يخص التصدير خارج قطاع المحروقات فان الجزائر قامت برسم استراتيجية شاملة لتنمية صادراتها تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط، هذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة خصوصاً والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط.

إن حصيلة التصدير خارج المحروقات تطورت خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى عدة أسباب من أهمها مخرجات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة،والجدول الآتي يبين هذا التطور خلال السنوات 2004إلى2007 :

الجدول رقم٠٦: حصيلة التصدير خارج المحروقات ما بين السنوات٢٠٠٤-

٢٠٠٧

الوحدة :مليون دولار أمريكي.

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
قيمة صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات	٧٨١	٩٠٧	١١٨٤	١٣١٢

المصدر: منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرة المعلومات الاقتصادية رقم 12، مؤشرات عام، 2007 ، ص 46 :، ومؤشرات عام2006 ، ص 35 : ، ومؤشرات عام 2005 ،35.

الملاحظ من الجدول أن الصادرات خارج قطاع المحروقات في تطور مستمر ليصل في سنة 2007إلى1312 مليون دولار أمريكي، إذ يسهم في التصدير بصفة أساسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، هذا ما يجعلنا نجزم بضرورة تدعيم هذا القطاع وترقيته في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجارية كرهان أساسي لتنويع مبيعات الجزائر للخارج، ومن ثم زيادة حصيلة البلد من العملة الأجنبية، ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد ككل.

سادسا: آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نتيجة للمشاكل و المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر نذكر من بينها:

١. تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقتضي تحسين القدرة التنافسية، لأن عالمية المبادلات و التغيرات العالمية الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة و الناجعة في

عملية تأهيل المؤسسات، التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل.[١]

و لتمكين المؤسسات الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، و بالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية[٢]، برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة (01) مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 و تتمثل أهدافه الأساسية فيما يلي:

- تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية ، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع ، و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع و بلوغ ترقية و تطور جهوي للقطاع.

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، و ذلك بخلق تنسيق فعال بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و مكونات محيطها القريب.

١- S.Bagnaso et C.SABEL : PME et développement économique en Europe, ED la découvert, paris, 1994, p :27.

٢- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية www.Ugp-Pme.org.dz

- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين و تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و الحصول على قواعد الجودة العالمية (الايزو) و مخططات التسويق.
- تحسين القدرات التقنية و وسائل الإنتاج.

و ينتظر من هذا البرنامج تنمية سوسيو – اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي و الجهوي ، بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية و فعالية في سوق مفتوح، وإنشاء قيم مضافة جديدة و مناصب شغل دائمة، و تطوير الصادرات خارج المحروقات، و التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التقليل كذلك من حدة الاقتصاد غير الرسمي، و توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لتكون في خدمة الاقتصاد الوطني.

٢. ترقية المناولة و الشراكة

إن المناولة الصناعية تعتبر من أهم الوسائل لتنمية القطاع و الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه قامت الوزارة بعمل تحسيسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها كبورصات المناولة و الشراكة الجهوية، و تدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة ، تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون و الشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية و تعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص و العام و كذا مع الشركاء الأجانب ، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له.

٣. تطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية

إن من بين تضارب المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هو غياب تعريف دقيق لها، ولذلك جاء القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد هذا الفراغ . و تهدف الوزارة المكلفة بهذه المؤسسات إلى بناء نظام معلومات اقتصادي و إحصائي قوي و فعال

يمكن هذه المؤسسات من استغلاله في ظروف أحسن.

وعلى الصعيد العملي قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية خلال سنة 2003 بانجاز دراسات و تحقيقات اقتصادية في ثلاثة صناعات [1]، و هي الصناعة الغذائية، مواد البناء، الكيمياء والصيدلة، في حين تم تخصيص مبلغ مالي من ميزانية الوزارة مقداره 100 مليون دج لانجاز مجموعة من الدراسات و التحقيقات الاقتصادية ، من بينها 5 دراسات في طور الإعداد في فروع البناء و الأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، الخشب والفلين والورق، الصناعات النسيجية، الإلكترونيك والالكتروتقني والأعلام الآلي.

هدف هذه الدراسات تمكين الوزارة من أخذ صورة دقيقة عن وضعية مختلف قطاعات النشاط ، و تتيح لها فرصة إعداد مخططات التأهيل وإنشاء بنوك المعلومات.

سابعا: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التعاون الدولي

١. ميدا برنامج (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن برنامج ميدا المندرج في إطار التعاون الأورو -متوسطي، وانطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتكوين في إطار الدعم المباشر.

و في هذا الشأن تم تخصيص مالا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم هذا البرنامج،

---

[1]- Bulletin d'information économique N° 06 , année 2004 ; ministère de PME et l'artisanat , p :05 .

والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ، و مدة صلاحية هذا البرنامج 5 سنوات.[1]

٢. التعاون مع البنك العالمي

يتم التعاون مع البنك العالمي و بالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI)، حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لوضع حيز التنفيذ " بارومتر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها ، و سيتدخل أيضا هذا البرنامج في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

٣. التعاون الثنائي:

في مجال التعاون الثنائي و خصوصا في مجال التكوين و الاستشارة، باشر برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/CONFORM) تكوينه لمجموعة من الخبراء و الجمعيات المهنية، ثم قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

إضافة إلى ذلك هناك العديد من برامج التعاون الثنائي، و خاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كفرنسا و ايطاليا و اسبانيا و تركيا و كندا.

و تسعى الجزائر في هذا الميدان إلى اكتساب الخبرة الضرورية لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحظى باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم، خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية في اقتصاديات هذه البلدان، و بنسب

---

[1]- المجلس الوطني الاجتماعي CNES مشروع تقرير – من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،2002، ص.16.

معتبرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، عكس ما التمسناه في الواقع الاقتصاد الجزائري، الذي حتى وان كان في تطور إلا انه ما زال يعتمد على مصدر واحد للدخل و هو مصدر النفط ، فكان توجه الدولة الجزائرية نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك وضع البرامج التاهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف خلق مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، و المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات .

المراجع

١- إدارة البيئة الصناعية الأسس و التقنيات – مشروع تنمية القوى البشرية لإدارة البيئة الصناعية بالأسكندرية – المعهد العالى للصحة العامة – الهيئة الأمريكية لحماية البيئة.

٢- عابد محمود جاد : التخطيط التفصيلى و علاقته بالتنمية الصناعية.(كلية التخطيط الأقليمى و العمرانى جامعة القاهرة – رسالة دكتوراه - ٢٠٠١)

٣- عبد الوهاب حلمى : دور التنمية الصناعية فى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.(رسالة دكتوراه – كلية الهندسة – جامعة الأزهر - ١٩٩٢)

٤- محى الدين سعد شلبى : البعد البيئى فى تخطيط المناطق الصناعية. (رسالة ماجيستير كلية التخطيط الإقليمى و العمرانى – جامعة القاهرة - ٢٠٠٣)

٥- منى صالح الباشا : تخطيط المناطق الصناعية و تأثيرها على البيئة العمرانية للمدن. (قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة الأسكندرية – رسالة دكتوراه - ١٩٩٩)

٦- هالة محمد عادل عفت : الإعتبارات البيئية فى التخطيط العمرانى للمدن الصناعية و التشريعات المنظمة لها. (معهد الدراسات و البحوث البيئية– جامعة عين شمس – رسالة ماجيستير – ٢٠٠١)

٧- أحمد عادل أمين شتيوى : أساليب توزيع الأنشطة الصناعية بالمناطق الصناعية و أثرها على البيئة المحيطة.(كلية الهندسة – جامعة عين شمس – رسالة ماجيستير – ٢٠٠٠)

٨- محمد الشيخ عبد العال، برنامج تنموي مقترح مع منظمات الأمم المتحدة، الخرطوم.

٩- محمد الشيخ عبد العال، تنمية المرأة والمجتمع، ٢٠٠٦م.

١٠- محمد الشيخ عبد العال، أدوار المنظمات الطوعية في المجتمع،

٢٠٠٦م، جامعة النيلين، الخرطوم.

١١- احسان أحمد محمد عثمان، كفاءة إدارة مشروعات الاسر المنتجة، رسالة ماجستير، نوفمبر ٢٠٠٦م.

١٢- مين فؤاد الضرغام، بيئة السلوك والتسوق، مكتبة عين شمس، ٤٤ شارع القصر العيني، القاهرة ، ١٩٩٢ ص٢٠٥.

١٣- خلاص عثمان عبد الله حمد وعصام محمد عبد الماجد، استراتيجية مكافحة الفقر عبر تنمية المجتمع: أنموذج تجربة مراكز تنمية المرأة والمجتمع بجامعة النيلين ومجلس تنمية المجتمع بأكاديمية السودان للعلوم، ورقة مقدمة للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، ٢٨- ٣١ ماي ٢٠٠٧، (١ إلي ٣ جويلية ٢٠٠٧) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سعد دحلب بالجزائر، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة، وبمشاركة إتحاد مجالس البحث العلمي العربية بالخرطوم.

١٤- تم بابكر هلاوي، الجزائر. فقراء المدن والاستراتيجيات الحضرية، قاعة الشارقة، الخرطوم، ١٩٩٢.

١٥- إصدارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الأثر الاجتماعي لأعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة، نيويورك، عام ٢٠٠٠، ص٣٧.

١٦- د. عمرو محي الدين، كتاب التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، عام ١٩٧٢، ص٨٩.

١٧- د. سلوى جبر حسن، التنمية الاقتصادية، القاهرة، عام ١٩٧٩، ص٣٢٦.

١٨- د. محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص٣٢.

١٩- إصدارات برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP – ندوة (مناهضة وإزالة الفقر) المقامة في دمشق للفترة من ٢٨- ٢٩/شباط/١٩٩٦، نيويورك،

١٩٩٦، ص٢٤.

٢٠- الجلال ، عبد العزيز ، تربية اليسر وتخلف التنمية ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٥م .

٢١- الجوهري ، محمد ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

٢٢- الحبيب ، فائز إبراهيم ، نظريات التنمية والنموالاقتصادي ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٩٨٥م .

٢٣- الجلال ، عبد العزيز ، التربية والتنمية ، الدار التربوية للدراسات والاستشارات ،الرياض ، ١٩٨٥م .

٢٤- الحبيب ، مصدق جميل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، بغداد ، ١٩٨١م .

٢٥- الحقيل ، سليمان عبد الرحمن ، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، أسسها وأهدافها ووسائل تحقيقها ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٠٤هـ .

٢٦- الخطيب ، محمد شحات ، التنسيق بين مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤١٦هـ .

٢٧- الدباسي ، عبد الرحمن إبراهيم ، مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية ، بحث منشور في ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٩٩٨م .

٢٨- الإدارة العامة لشؤون أعضاء هيئة التدريس والطالبات بكليات البنات في المملكة العربية السعودية ، علاقة أعضاء هيئة التدريس بالقطاعات الأخرى ، ورقة عمل مقدمة في ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، الرياض ، ١٩٩٨م .

٢٩- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، تعاون أعضاء هيئة التدريس مع

القطاعات الأخرى (القطاع الخاص) بحث منشور في ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مجلس الغرف التجارية في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٩٩٨م .

٣٠- إدارة الدراسات والتطوير الجامعي ، برنامج تطويرخدمات البحث العلمي، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٨م .

٣١- بدر ، أحمد ، أصول البحث العلمي ومناهجه ، الطبعة السادسة ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٢م .

٣٢- زيدان ، محمد مصطفى ؛ وشعث ، صالح مضيوف ، مناهج البحث في علم النفس والتربية ، دار المجمع العلمي ، جدة ، د . ت .

٣٣- زويلف ، مهدي ؛ والطروانة ، تحسين ، منهجية البحث العلمي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٩٩٨م .

٣٤- سعيد ، سيد أحمد محمد ، تعاون أعضاء هيئة التدريس مع القطاع الخاص ، بحث منشور في ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، الرياض ، ١٩٩٨م .

٣٥- شبانه ، زكي محمود ، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية بالقاهرة، اتحاد الجامعات العربية ، ١٩٧٣م.

٣٦- طلبة ، مصطفى كمال ، البحث العلمي في خدمة المجتمع ، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية ، المنعقد بجامعة القاهرة ، اتحاد الجامعات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

٣٧- عبد الجواد ، نور الدين ، متولي ، مصطفى محمد ، واقع التنمية وخطواتها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية احتياجاتها ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤١٥هـ .

٣٨- أنيس فتحي ، الإمارات إلى أين ..استشراف التحديات والمخاطر على مدى ٢٥ عاماً ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، ٢٠٠٥).

٣٩- توحيد الزهيرى ، التحديات التى تواجه العالم الإسلامى ، (القاهرة : دار الجميل للنشر والتوزيع والإعلام ، ٢٠٠٣) .

٤٠- عبد الغفار رشاد ، "مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية" ، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٤) .

٤١- فؤاد حيدر ، التنمية والتخلف فى العالم العربى (طروحات تنموية للتخلف) ، (بيروت : دار الفكر العربى ، ١٩٩٠) .

٤٢- محمد إبراهيم منصور(محرر) ، ابحاث المؤتمر السنوى الثانى " السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى " الذى عقده مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط فى الفترة (٢٥- ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧) ، (أسيوط : مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٨) .

٤٣- آر إيه بوكانان، تعريب: شوقي جلال، **الآلة قوة وسلطة : التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ١٨ حتى الوقت الحاضر**، عالم الفكر، العدد ٢٥٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٤٤- الاسكوا، **مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة**، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣.

٤٥- جمال داود سليمان، **اقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩ .

٤٦- خالد مصطفى قاسم، **دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، جامعة الدول العربية.

٤٧- ربحي مصطفى عليان، **إدارة المعرفة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.

٤٨- عبد الخالق فاروق، **اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته .. وأفق تطوره**، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

٤٩- عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزاوي، **المنهج واقتصاد المعرفة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٥٠- علي بن حسن يعن الله القرني، **متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة**، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.

٥١- عماد عبد الوهاب صباغ، **علم المعلومات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٨.

٥٢- محسن أحمد الخضيري، **اقتصاد المعرفة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

٥٣- محمد عواد الزيادات، **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

٥٤- مرال توتليان، **مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها**، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، ٢٠٠٦.

٥٥- هاشم الشمري و ناديا الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.

٥٦- هاشم الشمري و ناديا الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٥٧- يوسف حمد الإبراهيم، **التعليم و تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٤.

٥٨- إجلال إسماعيل حلمى: إعادة الهيكلية الرأسمالية .. تمكين أم تهميش للمرأة المصرية، بحث منشور ضمن أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة، "العولمة وقضايا المرأة والعمل"، تحرير : عبد

الباسط عبد المعطى، اعتماد علام، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص١٥٣.

٥٩- إجلال إسماعيل حلمى : مرجع سابق، نفس الصفحة.

٦٠- سعاد عثمان : المداخل المنهجية لدراسة القطاع غير الرسمى عالمياً ومحلياً (فى) السيد الحسينى وآخرون : القطاع غير الرسمى فى حضر مصر: المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦، ص٩٧.

٦١- محمد الخوالدة، فاطمة عناقرة : دور التعليم فى الحراك الاجتماعى للمرأة العاملة من وجهة نظر عينة من النساء العاملات فى المجتمع الأردنى وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٣)، العدد الأول، ٢٠٠٧، ص٣١٥.

٦٢- حسن شحاته سعفان : أسس علم الاجتماع، الطبعة التاسعة، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت، ص٣٢٦.

٦٣- على عبد الرازق جلبى وآخرون : القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة، "التقرير الثانى" : المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٦٠.

٦٤- محيا زيتون : الاستخدام فى القطاع غير النظامى، (تحرير) : أحمد فتحى خليفة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى والثلاثون، العدد الثالث، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٣٥- ٣٦.

٦٥- وفاء مرقس : العمالة النسائية فى القطاع غير الرسمى، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٤٤.

٦٧- عبد الباسط عبد المعطى : دراسة استطلاعية حول خصائص ومشكلات المرأة فى القطاع غير الرسمى، فى حى شعبى بمدينة القاهرة،

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا، سلسلة دراسات عن المرأة والتنمية، العدد (١٥)، الأمم المتحدة، ١٩٨٩، ص ص٢٤- ٢٥.

٦٨- سامية قدرى ونيس : أجندة البحوث النسوية : الطرح النظرى والمشكلات المنهجية (فى) : محمود الكردى (محرر) : قضايا منهجية معاصرة فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، أعمال الندوة السنوية الرابعة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ص٦٠- ٦١.

٦٩- علياء شكرى وآخرون : علم اجتماع المرأة، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٥.

٧٠- علياء شكرى وآخرون : المرجع السابق، ص١٨.

٧١- آمال عبد الحميد : القطاع غير الرسمى الحضرى من واقع الدراسات العالمية والمحلية، (فى) : السيد الحسينى وآخرون : القطاع غير الرسمى فى حضر مصر، التقرير الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص٤٢- ٤٣.

٧٢- عمر حلبلب : دور المرأة فى القطاع الهامشى : دراسة ميدانية عن لبنان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، سلسلة دراسات عن المرأة العربية فى التنمية (١٦)، الأمم المتحدة، ١٩٨٩.

٧٣- ريتشارد أنكر وآخرون : المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث (ترجمة): علياء شكرى وآخرون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص٤٢٣- ٤٢٤.

٧٤- محمد إبراهيم منصور : عمل المرأة فى مجتمع الإمارات التقليدى: المنظور المجتمعى الشمولى لمفهوم العمل، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، الكويت، ١٩٩٩.

٧٥- ليلى كامل عبد الله البهنساوى : قضايا المرأة المعاصرة بالقطاع غير

الرسمى، رسالة دكتوراه (منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، د.ن، ٢٠٠٨.

٧٦- جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع، (ترجمة) : محمد الجوهرى وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، المجلد الثانى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٢١.

٧٧- جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، المجلد الأول، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩٩.

٧٨- جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثانى، مرجع سابق، ص٦٢٤.

٧٩- اعتماد محمد علام : العولمة ومشاركة المرأة فى سوق العمل الرسمى، بحث منشور فى : العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، (تحرير) : عبد الباسط عبد المعطى، اعتماد علام، ٣- ٤ مارس ٢٠٠٢، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٠٨.

٨٠- شادية قناوى : تفعيل دور المرأة المصرية فى عملية التنمية الاجتماعية، (فى) : قضايا عربية معاصرة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩٢.

٨١- فاطمة يوسف القلينى : القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع، بحث منشور ضمن أعمال ندوة : "العولمة وقضايا المرأة"، مرجع سابق، ص٢٩١.

٨٢- ليلى كامل عبد الله البهنساوى : قضايا المرأة المعاصرة بالقطاع غير الرسمى، رسالة دكتوراه (منشورة)، د.ن، ٢٠٠٨، ص ص١٢٥- ١٢٦.

٨٣- فاطمة يوسف القلينى : مرجع سابق، ص٢٩٢.

٨٤- فاتن أحمد على : عرض تحليلى للاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة، بحث منشور (فى) : علياء شكرى وآخرون، علم اجتماع المرأة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٢.

٨٥- خليل أبو خرمة : دور منظمة العمل العربية فى تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة العربية، (فى) : نحو مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة فى العمل، منشورات منظمة العمل العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٩١- ٩٢.

٨٦- رفيقة سليم محمود : المرأة المصرية : مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٧، ص٥٧.

٨٧- مركز التوثيق والمعلومات : الكتاب الدورى لإحصاءات العمل فى البلدان العربية، العدد السابع، ٢٠٠٧، ص١٣٤.

٨٨- سفيان العيسة : الإصلاح الاقتصادى ودور المرأة فى العالم العربى، (متاح على) :http://www.alaswaq.net

٨٩- عدنان عباس حميدان : الإجراءات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لتحقيق النهوض بعمل المرأة، بحث منشور (فى) : نحو مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة فى العمل، منشورات منظمة العمل العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٢٢- ٢٣.

٩٠- ليلى الخواجة : المرأة وسوق العمل فى مصر، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأوراق الخلفية، المجلس القومى للمرأة، القاهرة، بدون، ص١٧٧.

٩١- هدى حنطر : المرأة فى مصر : تقرير مصر المقدم للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة ببكين، المجلس القومى للطفولة والأمومة، القاهرة، مارس ١٩٩٤، ص٤٢٤.

٩٢- أمانى قنديل : التحول نحو القطاع الخاص : تحليل المفهوم والقضايا، بحث منشور (فى) : أمانى قنديل وآخرون : القطاع الخاص والسياسة العامة

فى مصر، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٢.
٩٣- خلاف عبد الجابر خلاف : انعكاسات العولمة وحرية التجارة العالمية على عالم العمل، بحث منشور (فى) : ولاية تشريعات العمل الوطنية فى ظل العولمة والآثار المترتبة عليها، منشورات منظمة العمل العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٣٢- ٣٣.
٩٤- منير إبراهيم هندى : الخصخصة : خلاصة التجارب العالمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ص٥٠- ٥١.
٩٥- أمل صديق عفيفى : الخصخصة فى مصر : توصيف وتقسيم، (ترجمة): جمال عبد المقصود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٢٤- ٢٥.
٩٦- محمود عبد الفضيل : مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص٥٦.
٩٧- أمانى قنديل : مرجع سابق، ص ص٢٧- ٢٨.
٩٨- آمال عبد الحميد محمد : إعادة الهيكلة الاقتصادية والعمالة المؤقتة : دراسة حالة للمرأة فى سوق العمل الحضرى، بحث منشور (فى) العولمة وقضايا المرأة والعمل، مرجع سابق، ص١٩٤.
٩٩- سفيان العيسة : الإصلاح الاقتصادى ودور المرأة فى العالم العربى، (متاح على) : http://www.alaswaq.net
١٠٠- أحمد زايد : المرأة المصرية بين خطاب التحرير والواقع، بحث منشور (فى) : سلسلة أبحاث المؤتمرات "مائة عام على تحرير المرأة"، الجزء الأول، المجلس الأعلى للثقافة، د.ت، ص١٦١.
١٠١- اعتماد محمد علام : مرجع سابق، ص١٠٤.
١٠٢- سهير عادل العطار : العولمة ووضع المرأة فى العلاقات الأسرية، بحث

منشور (فى) : "العولمة وقضايا المرأة والعمل"، مرجع سابق، ص ص٤٠٢- ٤٠٣.

١٠٣- اعتماد محمد علام : مرجع سابق، ص١٠٦.

١٠٤- فاطمة يوسف القلينى : مرجع سابق، ص ص٢٩٨- ٢٩٩.

١٠٥- ريما عبد الرحمن الصبان : المرأة العربية والعولمة، بحث منشور (فى): سلسلة أبحاث المؤتمرات، "مائة عام على تحرير المرأة"، الجزء الثانى، مرجع سابق، ص٨٠٦.

١٠٦- مها مناع جمعة : مرجع سابق.

١٠٧- على محمود جديد : ما رأيكم بعمل المرأة؟، جريدة الثورة، الصادرة عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، د.ن، الأربعاء ٤- ٤- ٢٠٠٧

١٠٨- عزيزة على عبد الرازق : التشغيل فى القطاع غير الرسمى فى حضر مصر، بحث منشور (فى) : عزيزة على عبد الرازق وآخرون : قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والمحلى، معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٣)، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣، ص١٣٠.

١٠٩- على عبد الرازق جلبى وآخرون : القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة: التقرير الثالث، دراسة على المنشآت : البنية والتنمية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١١٥.

١١٠- على عبد الرازق جلبى وآخرون : القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة، التقرير الثانى : المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٣١.

١١١- سعد الدين إبراهيم : تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبى إلى بكين، تقرير الجمعيات الأهلية المصرية، للمنتدى العالمى للمرأة ببكين، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال UNICEF وهيئة المعونة USAID والصندوق الاجتماعى للتنمية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص١٦- ١٧.

١١٢- حسنين كشك : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة فى القطاع غير الرسمى : دراسات حالة فى ثلاثة أحياء شعبية بالقاهرة الكبرى، مركز البحوث العربية، ١٩٩٧، ص١٩٧.

المراجع الأجنبية

١- O'Reilly, Jacqueline & Fagan, Colette, Part-Time work Prospects: An International Comparison of Part-Time work in Europe North American & The Pacific Rin, Book Review, Contemporary Socidogy, Vol. 29, No. 5, 1999, pp. 370-371.

٢- Bleier Ruth, Apolemic on sex Differences in Research, Inchrite Farnham, The Impact of Feminist Research in the Academy, Bloomington Indiana University Press, 1987, p. 121.

٣- Moghadam, V.M.: Modernizing Women: Gender and Social Change in The Middle East, Cairo, The American University in Cairo Press, 1994, p. 21.

٤- Abdel Kader, Soha; The Situation of Women In Egypt, The Central Agency for Public Mobilization and Statistics, CAPMAS & UNICEF, Egypt, 1992, p. 17.

٥- Sullivan, Earll; Women In Egyptian Public Life, Cairo, American University in-Cairo, 1987, p. 61.

٦- Saunders, Peter & Harris, Colin; Privatization & Popular Capitalism, British Library, 1994, pp. 28- 29.

٧- United, Nations; Economic & Social Commission for Western Asia, New York, 1999, p. 112.

٨- Cook P. Patrik kc; Privatization in Less development Countries, Martins Press, New York, 1985, pp. 3-4.

٩- Horgan, Goretti; How Does Golobalization Affect women? International Socialism, Vol. 92, No. 1-2, 2001, P. 79.

١٠- Kozma, Yu; In the Business of Cultural Reproduction: Theoretical Implications of the Mail-order Bride Phenomenon, Women's Studies International Forum, Vol.24, No. 2, 2001, p.199.

١١- I bid, p. 203.

١٢- Horgan, Goretti, Op, Cit, p.77.